

## الإصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

الثانية قوله وإن صنع بركة ليصيد بها السمك فما حصل فيها ملكه .  
بلا نزاع أعلمه ونص عليه .

وكذا لو نصب خيمة لذلك أو فتح حجره للأخذ أو نصب شبكة أو شركا نص عليه أو فخا أو منجلا  
أو حبسه جارح له أو بإلجائه لضيق لا يفلت منه .  
قوله وإن لم يقصد بها ذلك لم يملكه بلا نزاع .  
قوله وكذلك إن حصل في أرضه سمك أو عشش فيها طائر لم يملكه ولغيره أخذه .  
هذا المذهب .

قال في الرعاية الكبرى ولغيره أخذه على الأصح .

وجزم به في المغني والشرح وشرح بن منجا والمحزر والنظم والرعاية الصغرى والحاويين  
والوجيز ومنتخب الآدمي وغيرهم .  
وقدمه في الفروع .

ونقل صالح وحنبل فيمن صاد من نخلة بدار قوم فهو له فإن رماه ببندقه فوقع فيها فهو  
لأهلها .

قال في الفروع كذا قال الإمام أحمد رحمه الله .

وقال في الترغيب ظاهر كلامه يملكه بالتوكل ويملك الفراخ .

ونقل صالح فيمن صاد من نخلة بدار قوم هو للصياد .

فخرج في المسألة وجهان أحدهما يملكه وإنما لم يضمنه في الأوله في الإحرام لأنه لم يوجد

منه فعل يوجب ضمانا لا لأنه ما ملكه